

السيد رئيس اللجنة الاستشارية للجهوية المحترم.
السادة أعضاء اللجنة الاستشارية المحترمون
السادة رؤساء مجالس العمالات والأقاليم المحترمون.
السادة الحضور.

إن موضوع الجهوية الموسعة يعتبر ورشا وطنيا كبيرا يعتمد على مقاربة شاملة لتحديث المنظومة القانونية و يقوم على فلسفة إشراك كافة المواطنين في إدارة الشأن الجهوي مع مراعاة الخصوصيات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية لكل جهة من جهات المملكة التي تقوم بتدبير شؤونها وممارسة مسؤولياتها على أساس مشاركة جميع الفعاليات دون إقصاء أو تحيز.

ومن الواضح أن هذا النهج يضمن مشاركة عملية وفعالة ومحكمة لجميع أبناء الأقاليم المنتمين إلى الجهة وذلك بتنظيم سليم وتوزيع عادل في تنفيذ المشاريع الجهوية حسب أولوية كل منطقة المبنية على أساس التعاون والتوازن بين جميع الجهات.

يعتبر إصلاح النظام اللامركزي وتطويره من أهم أسس تحديث أنظمة تدبير الشؤون المحلية وتطوير أداء الهيئات المنتخبة كما يعتبر تجسيدا فعليا وميدانيا للديمقراطية وللحكمة الترابية، تنفيذًا لتعليمات صاحب الجلالة محمد السادس نصره الله وأيده عندما عين جلالتة أعضاء اللجنة الاستشارية للجهوية في شهر يمار 2010.

دور المجلس الإقليمي وعلاقته مع مجلس الجهة في إطار نظام اللامركزية الحالية:
يلعب المجلس الإقليمي إلى جانب المجلس الجهوي دورا مهما في مجال التنمية المحلية ويساهمان معا في تمويل بعض المشاريع التنموية بالجماعات التابعة للإقليم وذلك بدعم البنيات التحتية والتجهيزات الأساسية كبناء الطرق والمسالك خاصة القروية منها والتزويد بالماء الصالح للشرب والربط بالكهرباء والمساهمة في تأهيل بعض الجماعات الحضرية . ويقوم المجلس الإقليمي بشراكة مع مجلس الجهة في كل ما من شأنه إنعاش التنمية الجماعية ودعم برامج التجهيز بالعالم القروي.

دور المجلس الإقليمي وتعايشه مع الجماعات المحلية في إطار نظام اللامركزية الحالية:

للمجلس الإقليمي دور مهم في تنمية الجماعات التابعة للإقليم سواء على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي فهو يساهم في بعض البرامج التنموية كالبرنامج الوطني للطرق القروية والبرنامج الشامل لتزويد العالم القروي بالماء الصالح للشرب والبرنامج الوطني للكهربة القروية.

ويقوم بالأعمال اللازمة لإنعاش الاستثمارات ولاسيما انجاز الأنشطة الاقتصادية والمشاركة في تهيئتها وتجهيزها إرضاء لمتطلبات وحاجيات الساكنة التابعة لدائرة نفوذه.

دور المجالس الإقليمية في أفق الجهوية الموسعة:

لرفع من دور المجالس الإقليمية في أفق الجهوية الموسعة يقترح إمداد هذه المجالس بالإمكانات المادية والبشرية اللازمة وتمثيلها بقوة في المجالس الجهوية للمساهمة في:

- كل ما من شأنه تنمية المجالس الجماعية التابعة للجهة ودعم برامج التجهيز بها.

- انجاز البنيات التحتية والتجهيزات الأساسية وبرامج التنمية والاستثمار التي تهم الجماعات الحضرية والقروية التابعة للجهة.

- انجاز برنامج الإسكان أو إعادة هيكلة النسيج الحضري وتوفير السكن اللائق بالوسط الحضري والقروي.

- إبرام اتفاقيات شراكة وتعاون الرامية إلى إنعاش التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- إحداث مجموعة المجالس الإقليمية على صعيد الجهة.

الآفاق في إطار الجهوية الموسعة:

(3) اعتماد جهوية موسعة أو متقدمة تتوسع فيها اختصاصات الجهات وتظل تتمتع بالاستقلال المالي لتحقيق برامج تنموية شاملة بشكل يتماشى مع الإطار القانوني والتنظيمي لتطوير النظام اللامركزي بشموليته التي تركز على ترسيخ الإطار الديمقراطي وتنظيم العلاقة بين الجهات بصفتها هيئات منتخبة والسلطة المركزية.

إن اعتماد قانون تنظيمي خاص بنظام الجهوية إجراء ضروري لترسيخ المكانة التي يجب أن تحتلها الجهة على أساس أن يتضمن قواعد قانونية توسع اختصاصات مجالس الجهات وإرساء دعائم ديمقراطية لامركزية هذا الإطار القانوني يضمن استقلالية الجهات على المستويين التدييري والمالي .

ومن أجل النهوض بتنمية كافة المناطق على صعيد الجهة يقترح إحداث مرصد اقتصادية وتوضيح اختصاصات مجالس الجهات ومجالس العمالات والأقاليم والتركيز على المبادرات الاجتماعية المتصلة بالمشاريع الاقتصادية.

إن إرساء قواعد الجهوية يتطلب مساهمة جميع المجالس في وضع مخطط جهوي يتمحور على دعم البنيات التحتية بمختلف مناطق الجهة كبناء الطرق لفك العزلة عن المناطق النائية ومعالجة التطهير السائل والصلب ودعم شبكتي الماء الصالح للشرب ومحاربة البناء العشوائي.

وفي ميدان التربية والتكوين العمل على تحسين جودة التعليم ببناء المدارس والاعداديات والثانويات والجامعات وتعميمها بمختلف مناطق الجهة.

وبالنسبة للميدان الصحي فعلى المجالس الجهوية القيام ببناء المستشفيات المتعددة التخصصات والمستوصفات وتعميمها بجميع أرجاء مناطق الجهة وإمدادها بالأطر الطبية في مختلف التخصصات.

ولتنفيذ هذا المخطط يجب أن تدعم ميزانيات الجهات بموارد مالية وبشرية مهمة كفيلة بتحقيق تنمية شاملة تعطي لها اختصاصات واسعة في جميع المجالات سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية وغيرها من المجالات.

وفقكم الله في أعمالكم تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.